

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوى الذى لعبه الأرز — كمنتج أو كسلعة استهلاكية واقتصادية تجارية هامة — فى أوضاع المجتمع المصرى فى الداخل ، بالإضافة لدوره فى توثيق العلاقة بين مصر والدولة العثمانية من ناحية ، والعلاقة بين الدولة العثمانية وأوروبا من ناحية أخرى ، وبعبارة أخرى دوره فى منظومة الدولة العثمانية الاقتصادية وتأثيرها فى العلاقة مع أوروبا ، وهى محاولة ترمى إلى إعادة صياغة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى من وجهة اقتصادية . والواقع أنه برز فى الآونة الأخيرة اهتمام ملحوظ بتاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وقد انصب هذا الاهتمام بشكل كبير على الجوانب السياسية والحضارية وخاصة فى القاهرة .

ولازالت الأوضاع الاقتصادية ، وهى المحرك الرئيسى للأحداث السياسية والاجتماعية على المستوى الداخلى والخارجى يكتنفها الغموض ، وتحتاج لعشرات الدراسات لتفسير تاريخنا القومى فى هذه الحقبة الحاسمة على وجه صحيح .

وتعد الحقبة العثمانية من أكثر فترات التاريخ التى لا تزال بحاجة إلى دراسات مكثفة وجادة لاسيما فى مجال التاريخ الاقتصادى لإمطة اللثام عنها ، حيث أنها بعيدة كل البعد عن اهتمام الباحثين . وعلى الرغم من ظهور العديد من الدراسات فى الآونة الأخيرة عن الحقبة العثمانية، إلا أنها لم تتطرق إلى دراسة جادة لأوضاع مصر الاقتصادية ، أو تخصصت فى دراسة جانب من جوانب الاقتصاد المصرى فى العصر العثمانى باستثناء بعض الدراسات وعلى رأسها دراسة نللى حنا عن تجار القاهرة . وتوضح هذه الدراسة بأن الزراعة التجارية فى مصر انتشرت على نطاق واسع ، وهو ما سيتم توضيحه تفصيلاً فى حينه ، كما أن حجم الصادرات والنشاط التجارى والنهضة الملموسة التى شهدتها تجارة الأرز، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك حدوث تطورات تتجه بقوة نحو سيادة النمط الرأسمالى فى التجارة ، بالإضافة لحرية ممارسة النشاط التجارى فى مختلف أنواع السلع بحرية تامة دون قيود . وأصبحت مصر — عقب ضم العثمانيين لها — تتعامل مع سوق واسعة داخلياً وخارجياً (داخل نطاق العالم العثمانى وخارجه)، تتسابق على طلب المنتجات المصرية وخاصة الزراعية .

ومن ناحية أخرى تتطرق الدراسة لتؤكد أن الأرز (كمحصول نقدى) ساهم بقوة فى التجارة الدولية، وهذا فى حد ذاته يؤكد أن مصر فى العصر العثمانى لم تكن راكدة من الناحية الاقتصادية ، فهذه دراسة ركزت على سلعة تجارية واحدة دعمت البنيان الاقتصادى وأحدثت نوعاً من الاستقرار

للمجتمع المصرى ، وخاصة العاملين بها . كما لعبت دوراً لا يستهان به فى التنمية العمرانية بالريف والمدينة على السواء . وتعد هذه الدراسة إحدى الدراسات القليلة التى تعتمد اعتماداً كبيراً على وثائق المحاكم الشرعية لمعالجة الوضع الاقتصادى المصرى الذى ينبض بالحياة (فى ظل مقاييس ذلك العصر) ، حيث رصدت الوثائق النشاط الاقتصادى اليومى للتجار بشكل بالغ الدقة .

وعلى الصعيد المنهجى تعد تجارة الأرز دراسة اقتصادية تستند - فى المقام الأول - إلى التحليل والإحصاء لرصد كافة الظواهر المؤثرة عليها إيجاباً وسلباً . وبالنسبة لسبب اختيار هذه الفترة كـ مجال للدراسة فيرجع إلى دخول الأرز مجال التجارة الدولية على نطاق واسع ، نتيجة للتوسع فى إنتاجه وزيادة الطلب عليه بالخارج ، بالإضافة للصراع الدولى على هذه التجارة .

تقسيم فصول الدراسة : -

تشتمل الدراسة على تمهيد وخمسة فصول ، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة (حصار الدراسة) . ويتناول التمهيد تطور زراعة الأرز على مر العصور ، والتقدير التاريخى لدخول هذه الزراعة مصر ، بالإضافة لموقع هذه الزراعة ، والعوامل المؤثرة فيها ، ودور العثمانيين فى النهوض بزراعة الأرز .

أما الفصل الأول : -

فيتعرض للزراعة وتوزيعها الجغرافى ، والعوامل المؤثرة فى هذا التوزيع سواء فى الأراضى القديمة أو المستصلحة ، فضلاً عن مرحلة الإنتاج ودورته ، والجهود التى بذلها المنتجون فى هذه المرحلة للارتفاع بإنتاجية الفدان ، بالإضافة لمنظومة الرى التى لعبت الدور الحيوى فى عملية الإنتاج ، فضلاً عن تعاون الإدارة مع المنتجين لضمان عملية الرى على أكمل وجه ، بالإضافة للقوى والوسائل اللازمة لعملية الرى ، وتمويل عملية الزراعة من قبل التجار ، والعلاقات الإنتاجية التى سادت الريف المصرى على إنتاج محصول الأرز ، وأخيراً تأتى المعوقات التى أثرت على العملية الإنتاجية .

ويختص الفصل الثانى : -

بـ اقتصاديات صناعة ضرب الأرز ، ومراكز هذه الصناعة التى انتشرت فى جميع مناطق الإنتاج ، حيث ارتبطت الصناعة بالزراعة ارتباطاً وثيقاً من حيث المكان والنشاط صعوداً وهبوطاً رواجاً وكساداً ، وهو ما سيتم توضيحه فى حينه . بالإضافة لوصف المضارب بمحتوياتها ، وإجراء الصيانة اللازمة لهذه المضارب ، وإجراءات توسيعها فى بعض الأحيان لمواجهة الكثافة الإنتاجية

(الزراعية)، وأشكال الاستثمار في هذه الصناعة من تملك ومشاركات ومبايعات على مضارب الأرز ، فضلاً عن دور الأوقاف في هذه الصناعة ، ثم الأضرار الناتجة عنها .

أما الفصل الثالث : —

فيتحدث عن هياكل تجارة الأرز ، ومراكز هذه التجارة التي انتشرت في دمياط ورشيد والإسكندرية وبولاق ، والأسواق الخاصة بهذه التجارة في هذه المناطق . ويتطرق الفصل للحديث عن النشاط المهني بالأسواق ، والذي أعطى تجارة الأرز دفعة قوية إلى الأمام ، بالإضافة لأسعار الأرز التي لعبت دوراً رئيسياً في تجارته سلباً وإيجاباً ، ويتضمن الفصل أيضاً الفئات المختلفة التي عملت في تجارة الأرز على اختلاف وتباين مستوياتها ، بالإضافة للعسكر ودورهم في تجارة الأرز ، والصفقات التي عقدها التجار ، والتي تؤكد حدوث تحولات اقتصادية كبيرة نحو سيادة النمط الرأسمالي في التجارة . وأخيراً تأتي أدوات تجارة الأرز من موازين ومكاييل ، والعملات السائدة في المعاملات التجارية ، والجمارك الداخلية على تجارة الأرز .

ويتضمن الفصل الرابع : —

صادرات مصر من الأرز والرسوم الجمركية على الصادرات للخارج التي اختلفت من منطقة لأخرى ، والصادرات لاستانبول والتي شملت صادرات التجار والأرز الميرى ، والصادرات لكافة مدن الشام ، الحجاز ، الأناضول ، جزر البحر المتوسط ، بلاد المغرب العربي ، بالإضافة لأوروبا وخاصة فرنسا ، ويتناول الفصل أيضاً الدور الذي لعبه الأرز في سياسة الدولة العثمانية تجاه أوروبا ، والضغوط التي مارستها فرنسا على الإدارة بالموانئ للحصول على احتياجاتها من الأرز .

أما الفصل الخامس والأخير : —

فيتناول المؤثرات السلبية والإيجابية على تجارة الأرز ، وقد انقسمت المؤثرات السلبية إلى مؤثرات داخلية وخارجية ، أما المؤثرات الإيجابية فتتناول أثر زراعة وتجارة الأرز على أوضاع المنتجين والتجار والاقتصاد في الريف والمدينة عامة (وبعبارة أخرى على أوضاع الدلتا ومصر بشكل عام) ، بالإضافة للدور الذي لعبته تجارة الأرز في تحديث البنية الأساسية للمجتمع في الريف والمدينة على السواء ، بالإضافة لغيرها من المؤثرات الإيجابية .

أما الخاتمة (حصاد الدراسة) : —

فقد بينت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ، وألحق بها عدد من الملاحق الإحصائية ذات الصلة القوية بالدراسة .

مصادر الدراسة : —

اعتمدت الدراسة بشكل كبير على سجلات المحاكم الشرعية ، فهذه الدراسة وثائقية فى المقام الأول والأخير . والحقيقة التى لا جدال فيها أن سجلات المحاكم الشرعية تعد المصدر الرئيسى لدراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى على مدار الحقبة العثمانية ، لاحتواء هذه السجلات على كم هائل من الوثائق التى لا تعد ولا تحصى .

وقد استقت الدراسة معظم مادتها العلمية من سجلات محاكم دمياط ، رشيد ، الإسكندرية وبولاق الشرعية . وكان من الطبيعى إجراء مسح شامل لسجلات هذه المحاكم فى القرن الثامن عشر ، حيث تعد هذه المناطق المراكز الرئيسية لإنتاج وتجارة الأرز فى الداخل والخارج . ولا يعنى ذلك أن كل محكمة على حده غطت سنوات الدراسة بأكملها ، فبعض سنوات القرن لم يرد ذكرها ، وبعضها الآخر ورد ذكرها بشكل يكاد يكون يومى ، ويمكن القول بأن جميع هذه المحاكم مكتملة غطت سنوات الدراسة . واعتمدت الدراسة أيضاً على سجلات محكمة الدقهلية والباب العالى والقسمة العسكرية والعربية وغيرها من المحاكم .

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على بعض المصادر وكتابات الرحالة والدراسات الحديثة سواء عربية أو أجنبية ، ورغم ذكر شذرات فى هذه المصادر والدراسات ، إلا أنه يمكن القول بأنها عالجت بعض ثغرات الدراسة .

صعوبات الدراسة : —

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات ، منها على سبيل المثال صعوبة تحديد مساحة الرقعة الزراعية المنتجة للأرز صعوداً وهبوطاً على مدار الحقبة العثمانية عامة فى ظل غياب سجلات الترابيع ، فضلاً عن أن سجلات الترابيع التى وضعها علماء الحملة الفرنسية عام (١٢١٥ هـ — ١٨٠٠ م) حددت مساحة كل قرية والضرائب المقررة على أراضيها حسب جودتها دون تحديد المساحة المخصصة للمحاصيل كل على حده مما أحال دون معرفة المساحة المنتجة للأرز .

وعلى صعيد التصدير وقف غياب سجلات الصادر والوارد بالجمارك حجر عثرة فى طريق الوصول إلى رصد حقيقى لحجم صادرات مصر من الأرز للخارج ، بالإضافة لوجود عدد من سجلات محكمة الدقهلية فى الترميم ، فضلاً عن تشابه المادة الوثائقية بشكل كبير ، لأنها تدور حول سلعة واحدة (الأرز) .

وقد نتج عن تصوير كثير من سجلات المحاكم بالميكروفيلم - وخاصة محاكم القاهرة - عدم ظهور أرقام كثير من الصفحات . وبقدر ما أعطى عدم وجود دراسات سابقة للموضوع فى مختلف العصور من ميزة الخوض فى مجال بكر ، بقدر ما شكل ذلك صعوبات كثيرة ، تمثلت فى التعامل المباشر مع الوثائق التى تعد مادة خام ، غالبيتها متشابهة وتدور حول محور ضيق مما ضاعف من الجهد المبذول لصياغتها بشكل جيد .

وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى وعرفانى بالجميل لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الحميد حامد سليمان صاحب فكرة هذه الدراسة والذى بذل جهوداً كبيرة فى مراجعة محتوياتها ، فضلاً عن أننى أدين له بالكثير لما بذله من جهد متواصل طيلة فترة الدراسة ، وأمدنى بالعديد من المصادر والدراسات ، كما أنه كثيراً ما انتشلنى من السقوط فى سلبيات اعتبارتها قضايا مسلمة ، ولو قدر لها أن تدرج فى ثنايا هذه الدراسة لأثقلتها بالعيوب .

كما يقتضى واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذى الدكتور / مجدى السيد حشيش المشرف المشارك على هذه الدراسة ، فقد غمرنى برعايته وأفسح صدره لتقبل أرائى ، وكان لملاحظاته الدقيقة أثرها الواضح فى مساعدتى على إعادة ترتيب أفكارى . كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور محمد عفيفى الأستاذ بأداب القاهرة ، والأستاذ الدكتور إبراهيم العدل الأستاذ المساعد بأداب المنصورة على تفضلهم بمناقشة الدراسة والحكم عليها . وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة المنصورة الذين كان لهم أثر كبير على اتجاهاتى العلمية منذ المراحل الدراسية الأولى بالكلية ، ولا يفوتنى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأكاديمية البحث العلمى على ما قامت به من تقديم المساهمة فى نفقات هذه الرسالة . وفى النهاية فإن هذا لا يعنى أن أحداً يتحمل تبعه ما فى هذه الدراسة من عثرات ، فذلك يقع على عاتقى وحدى ، فكلنا يبغى الحقيقة والكمال ، وقد نصل إلى الحقيقة لكن يبقى الكمال لله وحده .

والله وخدمة تاريخ وطننا العزيز من وراء القصد ،،،،،

تمهيد

يعتبر الأرز من أقدم المحاصيل الغذائية التي زرعها الإنسان ، فقد تم زراعته فى جنوب شرق أسيا منذ زمن بعيد ، ويعد واحداً من أقدم محاصيل الغذاء فى هذه المنطقة . وقد ذكر البعض أن تاريخ زراعة الأرز قد يرجع إلى خمسة آلاف سنة ، والحقيقة أنه لا يوجد دليل على أن زراعة الأرز كانت موجودة فى مصر القديمة ، مما يدل على أن زراعته لم تكن موجودة فى تلك العصور (الفرعونية) القديمة . وبدأت تظهر زراعة الأرز فى غرب أسيا ومصر فى الفترة السابقة للفتوحات الإسلامية . وأغلب الظن أن زراعته بمنطقة حوض البحر المتوسط تمت على يد العرب الذين أدخلوا زراعته فى وادى النيل عام ٦٠٠ ميلادية تقريباً . وفى أعقاب الفتح العربى وامتداده لشمال أفريقيا نقل العرب زراعة الأرز لبلاد المغرب العربى . وعقب الفتح العربى لأسبانيا والبرتغال (الأندلس) ، نقل المغاربة زراعة الأرز لهذه المناطق ، ومنها انتشرت فى غرب أوروبا ، ثم فى إيطاليا وغيرها . وعلى الجانب الشرقى من أوروبا قام العثمانيون بإدخال زراعته بشكل مكثف فى هذه المناطق ^(١) .

وخلاصة القول أن الأرز شاعت زراعته قبل الفتوحات الإسلامية وبعدها ، حيث انتشرت فى مناطق عديدة من البلدان الإسلامية . والواقع أن المصادر الإسلامية سواء فى مصر أو البلدان الأخرى فى العصور الإسلامية الأولى لم تُشر إلى وجود زراعة أو تجارة للأرز فى ثنايا حديثها عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، إلا أن ذلك لا ينفى وجود زراعته وتجارته ولو على نطاق محدود فى العصور الإسلامية الأولى ^(٢) . وقد ارتبط التوسع فى زراعة الأرز بمصر على مر تاريخها فى المقام الأول بتوافر مياه النيل ومدى القدرة على التحكم فيها ، وذكرت بعض المصادر شذرات عن

(١) سعد هجرس : الزراعة المصرية ؛ الماضى . الحاضر . المستقبل ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٦ ،

ص ٢٧٨ .

(٢) آ - أشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادى عبلة ،

مراجعة أحمد غسان سباتو ، دمشق ، دار قتيبة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٧ .

زراعة الأرز في ثانيا حديثها عن أحوال مصر الإسلامية وإلى نهاية الدولة المملوكية ، حيث انتشرت في بعض جهات البلاد ، وخاصة في بعض مناطق شمال الدلتا^(١) والفيوم ، فمثلاً أشار المقدسي إلى ذلك بقوله : (بأنه وجدت بالفيوم مزارع الأرز بالديار المصرية)^(٢) . ويمكن القول بأن السبب في وجود كثافة زراعية للأرز بالفيوم في العصور السابقة على العصر العثماني يرجع إلى هبوط مستوى سطح الأرض بالفيوم ، مما سهل من عملية الري بها بشكل كبير ، فضلاً عن أن الإدارات السابقة لم يكن يعيها كثيراً التوسع في زراعة الأرز بشمال الدلتا رغم هبوط مستوى سطح الأرض بشكل يسمح بإجراء عملية الري بسهولة ويسر ، وربما يعزى ذلك لقلة الطلب على الأرز بالخارج آنذاك . وعقب ضم العثمانيون لمصر اقتضت الضرورة التوسع في زراعة الأرز لسد الاحتياجات الغذائية للولايات العثمانية . ومن هذا المنطلق بدأ العثمانيون في تحصين السدود والجسور وإنشاء العديد منها في شمال الدلتا^(٣) . ونتيجة طبيعية لذلك بدأت زراعة الأرز تنتشر في شمال الدلتا بشكل مكثف ، وخاصة في ظهير دمياط الريفي ، فارسكور وتوابعا ، المنزلة ، ريف المنصورة ، رشيد وبعض المناطق الأخرى . وبطبيعة الحال كان لاهتمام الإدارة العثمانية بهذه المناطق نتائج عكسية على الفيوم تمثلت في تراجع إنتاجها تدريجياً وخاصة في القرن الثامن عشر ، حيث كان محدوداً للغاية ولا يغطي احتياجاتها واحتياجات المناطق المجاورة لها وخاصة بعض مناطق الصعيد^(٤) .

(1) Vanghistele, Joos: Voyage En Egypte (1482 1483), Traduction, Introduction Et Notes De M.Renee Bauwens – Preaux, Le Caire, IFAO, 1976, P, 106.

(2) مختار عبد القوى عبد المجيد : التجارة الداخلية في مصر عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ – ١٥١٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦ .

(3) دار الوثائق القومية : محكمة الدقهلية الشرعية ، س ٤ ، ق ٢٥٦ ، ص ١٠٠ ، أواخر ذي الحجة ١٠٧٤ ؛ س ٦ ، ق ٢٢٥ ، ص ٨٥ ، ٩ جماد أول ١٠٨٩ ؛ س ٧ ، ق ٦٣ ، ص ٢٣ ، ١٠ جماد أول ١٠٩٠ ؛ محكمة دمياط ، س ١٣٠ ، ق ٢٥ ، ص ١٣ ، غاية صفر ١٠٨٥ .

(4) محكمة الدقهلية ، س ٤ ، ق ١٥٦ ، ص ١٠٠ ، أواخر ذي الحجة ١٠٧٤ ؛ س ٦ ، ق ٩٣ ، ص ٣٥ ، ١٩ صفر ١٠٨٩ ؛ ق ٤٩٨ ، ص ١٤٨ ، ٩ محرم ١٠٩٠ ؛ ق ٥١٥ ، ص ١٨٥ ، ٢ صفر ١٠٩٠ ؛ محكمة رشيد ، س ٨١ ، ق ٤٢٤ ، ص ١٨٣ ، ٢٣ ذي الحجة ١٠٨١ ؛ محكمة دمياط ، س ١٣٠ ، ق ٢٥ ، ص ١٣ ، غاية صفر ١٠٨٥ .

ورغم تأكيد بعض المصادر الإسلامية لوجود زراعة أرز بالفيوم في العصور الإسلامية على نطاق واسع ، فإنه على النقيض من ذلك لم ترد أى إشارة لوجود زراعة مكثفة للأرز بها في العصر العثماني^(١) ، فضلاً عن أن الوثائق لم تُشر من قريب أو بعيد لوجود كثافة زراعية بها . ومن ناحية أخرى فإن الوثائق عند ذكر كلمة أرز — وخاصة في مناطق الإنتاج ذات الشهرة العالمية — تذكره (الأرز) مقروناً بالمنطقة المنتجة له مثل أرز دمياطى ، منصورى ، فارسكورى ، منزلأوى ، رشيدى وهكذا ، والذي يدعم هذا الرأي نقل بعض التجار لشحنات أرز للفيوم ، منها مثلاً شحنة قدرها ٧٤ أردب ، وعلى فرض أن كانت الفيوم منتجة للأرز بما يحقق اكتفائها فما الداعى لإرسال هذه الشحنة ، مع الوضع فى الاعتبار بعد المسافة من دمياط والقاهرة للفيوم وارتفاع تكلفة النقل ، مما يؤكد بلا جدال حدوث خسارة فادحة لمن يقوم بنقل هذه الشحنة للفيوم فى حالة وجود زراعة أرز بها تغطى احتياجاتها^(٢) . وباستقراء وثائق المحاكم الشرعية يمكن الملاحظة بأن زراعة الأرز فى مصر العثمانية كانت تتبوأ مكانة مرموقة بين الزراعات الأخرى ، فقد كانت مناطق الدلتا الشمالية مخصصة لإنتاج الأرز ، ويلي الأرز مباشرة القمح ، الشعير وغيرها من المحاصيل الأخرى .

وقد نتج عن انبساط سطح الدلتا وطبيعة أرضها السهلية نتائج إيجابية تمثلت فى تكثيف زراعة الأرز فى شمال الدلتا ، وخاصة أن منسوب مياه النيل تكون مناسبة لتسهيل عملية رى الأراضى الزراعية بشمال الدلتا ، مما ساعد — بشكل كبير — فى عملية الرى بالغمر بشكل دائم ومكثف ، بالإضافة لأن هذه المنطقة تربتها طينية متماسكة تحتفظ بالمياه مدة طويلة ، كما أن الظروف المناخية فى هذه المنطقة ملائمة بدرجة كبيرة لنمو المحصول . ومن هنا يمكن القول بأنه اقترنت مجموعة من العوامل الطبيعية — مثل الموقع المتميز القريب من موانئ التصدير وخصوبة التربة والمناخ الملائم — فضلاً عن العوامل (أو القوى) البشرية التى استغلت العوامل (أو الظروف) الطبيعية بشكل جيد ، وتفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض لإنتاج المحصول فى نهاية الأمر .

(١) يتضح من خلال الوحدة الأرشيفية فى العصر العثماني أنه لا يوجد سجلات خاصة بالفيوم فى العصر العثماني باستثناء سجلين فى القرن ١٧ ولم يتضح من خلالهم وجود زراعة أرز بها ، ولذلك من الصعب الجزم بعدم وجود زراعة بها من خلال السجلين ، بمعنى أن ذلك لا يعد دليلاً على القول بعدم وجود زراعة بها ولو على نطاق ضيق .

(٢) محافظ الدشت ، محفظة ٢٧٢ ، ق بدون رقم ، ص ١٣١ — ١٣٢ ، ١٨ ربيع آخر ١١٧٥ .

والحقيقة أن موقع زراعة الأرز كان ملائماً بدرجة كبيرة ، من حيث قرب مزارع الأرز من موانئ التصدير ، بالإضافة لقربها النسبي من القاهرة ، مما وفر كثير من نفقات نقل الإنتاج داخل الأراضي المصرية سواء للاستهلاك الداخلى بالقاهرة أو التصدير للخارج ، ولعب النيل الدور الرئيسى فى ذلك ، حيث أن غالبية مناطق الإنتاج تقع على النيل مباشرة .

وقد مرت زراعة الأرز فى مصر بمجموعة مراحل متعاقبة ، يمكن القول بأنها بدأت بمرحلة الزراعة على نطاق محدود لا تحقق الاكتفاء الذاتى ، ثم تطور الأمر بتعديل نمط أساليب الإنتاج المستخدمة فى الزراعة والتحكم فى عملية الري بشكل جيد ، فى محاولة للاكتفاء الذاتى ، ومن هنا كانت عملية تطوير أساليب إنتاج الأرز تمر بمراحل تمهيدية على سنوات متعاقبة وبشكل تدريجى ، بداية من القرن السادس عشر ومروراً بالسابع عشر ، إلى أن ساهم الأرز فى التجارة الدولية بشكل مكثف مع نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر^(١) .

وفى بداية التوسع الإنتاجى كان الاستهلاك المحلى يستوعب كل الإنتاج ، وبزيادة عملية الإنتاج وتطويره فإن الاستهلاك المحلى أصبح لا يقدر على استيعاب كل الإنتاج ، ونتيجة لازدياد عرض الأرز فى الأسواق المصرية بدأ التجار فى تصريفه بالخارج ، وبذلك تحولت تجارة الأرز من النطاق الإقليمى إلى التجارة الدولية ، مما أدى فى النهاية لتعاظم أرباح المنتجين والتجار ، وأدى ذلك أيضاً لظهور فئة قوية من التجار (تجار الأرز) لعبت دور محورى فى تسويق الإنتاج الفائض فى داخل نطاق الدولة العثمانية وخارجها . وكانت زيادة الطلب على الأرز من قبل الدولة العثمانية وولاياتها من الأسباب الرئيسية للتوسع فى زراعته بشكل كبير ، وهذا يعنى أن الزراعة التجارية بدأت تنتشر فى مصر على نطاق واسع^(٢) ، فى محاولة لتلبية الطلب على الأرز فى الأسواق الخارجية ، حيث

(١) محكمة الدقهلية ، س ٧ ، ق ٩٧٤ ، ص ٣٩٧ ، ١٥ رمضان ١٠٩٣ ؛ كينيث كونو : فلاحو الباشا : الأرض

والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى (١٧٤٠ - ١٨٥٨) ، ترجمة سحر توفيق ،

مراجعة عاصم الدسوقي ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٤٨ ، ق ٧٦٧ ، ص ٣١٣ ، أواسط ذو القعدة ١٠٤٩ ؛ محكمة رشيد : س ٧٩ ، ق

٨٣٨ ، ص ٥٤١ ، ١٠ جماد أول ١٠٨٠ ؛ محكمة دمياط ، س ١١٠ ، ق ٣٩ ، ص

٣٧ ، ١٨ محرم ١٠٩٨ .

الولايات

بدأت الأسواق داخل نطاق العالم العثماني — ببلاد الشام والأناضول وغيرها — تطلب الأرز كسلعة غذائية رئيسية ^(١) . والواقع أن التغيرات في الزراعة وزيادة الإنتاج عادة ما تتم بالتدريج وبطريقة غير ملحوظة ، فمثلاً كل منطقة تُنتج كل ما هو ضروري لوجودها فقط ، ثم يزداد الإنتاج بشكل تدريجي في فترة تالية نتيجة للتوسع في الإنتاج من قبل المنتجين في ظل وفرة المياه ووجود رقعة زراعية تسمح بهذا التوسع ، مما أدى في النهاية إلى زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات العثمانية لسد العجز الغذائي في هذه المناطق . وأدت زيادة الصادرات الناتجة عن زيادة الإنتاج والطلب على الأرز إلى حدوث تحولات اقتصادية كبيرة أدت — في نهاية الأمر — لظهور اقتصاد السوق ، حيث كان الإنتاج لا يهدف إلى مجرد الاستهلاك الداخلي في مصر فقط ، وإنما لتلبية الطلب المتزايد على الأرز في الأسواق العثمانية ، نتيجة لشيوع استخدام الأرز كسلعة استهلاكية على نطاق واسع داخل العالم العثماني . ومن الطبيعي فإن زيادة الطلب على الأرز في الخارج أحدث نوعاً من الرواج داخل مصر ، فعلى سبيل المثال اقتضت الضرورة وجود صناعة قوية توازي الزيادة الإنتاجية والطلب على الأرز — في الأسواق الخارجية — الذي تتم عملية تصديره جاهزاً للاستهلاك . ونتيجة لذلك بدأت أعداد المضارب تتزايد بشكل يوازي الزيادة في الإنتاج ، وهذا في حد ذاته عاد بنتائج إيجابية على أوضاع المجتمع ، تمثلت في امتصاص قدر كبير من العمالة للعمل سواء في الإنتاج الزراعي أو الصناعي ، بالإضافة لكافة الأنشطة المهنية المعاونة للقطاع الإنتاجي على كافة أشكاله (سيأتي الحديث عن ذلك تفصيلاً في حينه) ^(٢) .

وعندما بدأ الإنتاج يتزايد بشكل كبير في بعض السنوات وخاصة في نهاية القرن السابع عشر بدأت أسعار الأرز تنخفض نتيجة لزيادة الإنتاج عن احتياجات الأسواق العثمانية في بعض السنوات . وقد حاول بعض التجار تغيير نمطهم في التصدير عن طريق تغيير وجهتهم من الأسواق العثمانية المتكدسة إلى الأسواق الأوروبية وخاصة أثناء حدوث أزمات غذائية في بعض البلدان الأوروبية .

(1) Wild, Johan : Voyages En Egypte (1606 -- 1610) , Oleg V. Volkoff , Le Caire , IFAO , 1973 , P , 4 - 5 .

(2) محكمة الدقهلية ، س ٧ ، ق ١٥٧ ، ص ٥٩ ، ٢ محرم ١٠٩١ .

وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على صادرات الأرز المتجهة للأسواق العثمانية ، مما أحدث نوعاً من الأزمات الغذائية في داخل العالم العثماني ، وهذا في حد ذاته أثار الدولة العثمانية ، مما أدى - في نهاية الأمر - إلى الاصطدام المصالح العثمانية بالأوروبية ، وبعبارة أخرى انعكست آثارها بشكل سلبي على المصالح العثمانية الأوروبية ، وذلك في محاولة من الدولة العثمانية لتأمين احتياجاتها الغذائية ، حيث كان الأمن الغذائي للولايات العثمانية من أهم وأخطر مسؤوليات الإدارة العثمانية . وهكذا يمكن القول بأن الأرز كان له أثر في العلاقات الدولية واتجاهاتها ، وبدأت هذه الظاهرة تتضح معالمها بشكل كبير مع نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر^(١).

(١) محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثاني ١١٢٦ .